

التعذيب خلال الثورة التحريرية دراسة في الممارسات والمؤسسات

د. الغالي غربي
جامعة الجزائر

1- سياسية التعذيب ووسائل الاستنطاق:

لم تكن ممارسة التعذيب⁽¹⁾ من طرف الفرنسيين، وليد الثورة الجزائرية، وإنما كان ممارسة قديمة وسلوك شبه آلي بالجزائر. ارتبط بأعمال الاضطهاد والعنف والإبادة ومختلف أشكال القهر التي تفنن في ممارستها ضباط الجيش الفرنسي من أمثال Saint Arnaud و Pellissier و Bugeaud⁽²⁾ ، على الجزائريين للقضاء على أية محاولة وطنية للتخلص من نير الاستعمار . أضحى رهان استخدام التعذيب ضرورة حتمية وإستراتيجية متبعة من طرف الإدارة الاستعمارية، تمكنها من الاحتفاظ بالجزائر الفرنسية، لأن " التخلي عن الجزائر سيعتبر جريمة وهذه الجريمة لا نستطيع دفع ثمنها " كما قال Jacques⁽³⁾ Soustelle وتجلت ملامح هذه الإستراتيجية، مع تزايد الوعي الوطني الذي أعقب نهاية الحرب العالمية الثانية، الذي توج بانتفاضة الثامن من مايو 1945. وبعد هذا التاريخ تكفلت الأجهزة الأمنية الفرنسية ، ومنها الشرطة الجندرية بمهمة ملاحقة الوطنيين الجزائريين والزج بهم في السجون والمعتقلات وتعريضهم لشتى أنواع التعذيب⁽⁴⁾ .

مع اندلاع الثورة التحريرية ، تصاعدت وتيرة اللجوء الى استخدام التعذيب كوسيلة لتركيع الشعب الجزائري وإذلاله وتحطيم معنوياته . بقيت الممارسات غير الإنسانية المتبعة من طرف ضباط الجيش الفرنسي ضد الجزائريين ، من المواضيع التي حرص الساسة الفرنسيون على التكنم والتعتيم عليها ، والحيلولة دون تسرب أية معلومات قد تثير عليهم ردود أفعال داخلية وخارجية هم في غنى عنها . رغم أن كل القرائن والأدلة تبين أن التعذيب خلال الثورة أضحى أداة حرب مؤسساتية قائمة بذاتها ، تتلقى الدعم المادي والبشري والمعنوي من طرف الحكومات الفرنسية التي تعاقبت على حكم الجزائر . ولم تتوان هذه الأخيرة في تمكين هذه المؤسسة ورجالها ، بتوفير الغطاء القانوني لها الذي يجعلها بعيدة عن أية متابعة قانونية ، قد يعرقل سير عملها . وما يؤكد تورط الحكومة الفرنسية ، الوثيقة رقم 11 الصادرة في 1 جويلية 1955 ، أي قبل هجومات

الشمال القسنطيني ، والممضاة من طرف وزير الداخلية Bourges Maunoury و وزير الدفاع الجنرال Koenig ، الموجهة الى كافة الوحدات العسكرية الفرنسية المتواجدة بالجزائر . مؤكدة أن الحرب مع جبهة وجيش التحرير الوطني هي حرب أمنية أكثر منها عسكرية. وأن عليهم بإطلاق النار على أي كائن حي يحاول الفرار من وجه القوات الفرنسية . وتضيف الوثيقة على ضرورة الإسراع باستخدام الوسائل والأساليب الأكثر قسوة ، وأن تحقيق النصر لا يكون إلا باستخدام وتجنيد وتسخير كل الإمكانيات المتاحة ⁽⁵⁾ . سوف نستعرض موقف الحكومات الفرنسية من مسألة ممارسة التعذيب في الجزائر ، وردود أفعال الرأي العام الفرنسي .

الموقف الرسمي: تطور مواقف الحكومات الفرنسية :

أنكرت السلطات الاستعمارية الفرنسية بالجزائر ، وجود التعذيب بالجزائر في أول الأمر بل أظهرت استيائها الكبير ، أن تنسب إليها هذه التهمة ⁽⁶⁾ . إلا أنها تراجعت عن موقفها هذا ، بعد أن أدلى العديد من الفرنسيين والجزائريين بشهاداتهم عن تفاصيل ما تعرضوا له من تعذيب ، وما رافق هذه الشهادات من استنكار وتدنيد من طرف شريحة واسعة من المنقبين الفرنسيين البارزين . ورغم اعتراف الحكومة الفرنسية بوجود التعذيب، لكننا نجدها من جهة أخرى، تنكر أن يكون التعذيب قانونا متبعا ونظاما مشروعا يعمل به في كامل الجزائر ⁽⁷⁾ .

وأمام تزايد ردود الفعل تجاه التعذيب ، سارع "قي فموليه" في 14 أفريل 1957 الى التصريح بما يلي : "لنتكلم بصراحة، على الأرجح أن هناك أعمال عنف نادرة حدثت فيما مضى. إلا أنني أؤكد أنها حصلت على إثر معارك و أعمال وحشية قام بها الإرهابيون . أما عن أعمال التعذيب المتعمدة بنية مسبقة ، وفي حالة حصولها ، فإني أقول أنها أمر لا يحتمل . وفي هذا الموضوع شبه سلوك الجيش الفرنسي بسلوك "الجاستابو" وهذه المقارنة مخزية ، لأن هتلر كان يعطي تعليمات تنص على إتباع هذه الأساليب الهمجية ، في حين أن "روبير لاكوست" وأنا، كنا دائما نصدر أوامر معاكسة لذلك تماما " ⁽⁸⁾ . وفي محاولة من الحكومة الفرنسية ، أومأت هذه الأخيرة لبعض الأوساط ، بأن ممارسة التعذيب ليس بالظاهرة العامة ، وإنما مجرد حوادث نادرة ومعزولة وعرضية ، ارتكبها جنود وضباط عاملون في الليف الأجنبي . وهذا ما حاول القيام به المظلي Pierre Leulliette في كتابه " Saint Michel et le Dragon , Souvenirs d'un Parachutiste " والذي

نقلت منه جريدة المجاهد قوله : أصبح التعذيب وسيلة نظامية من وسائل الاستتطاق في "فيلا سوزيني" لجنود المظلات الذين يستقرون بها ، ومعظم هؤلاء من الألمان الذين بعثوا أساليب الغاستابو القديمة . هناك من يزعم من السفاحين أنه منحدر من أصل أزراسي ، لكن الواقع يؤكد أنهم من قداماء S.S الحقيقين⁽⁹⁾. ومن القرائن الدامغة التي تفند مضمون تصريح رئيس الحكومة الفرنسية ، وتبين أن ممارسة مختلف أشكال التعذيب ، كانت إحدى الأسس التي اعتمدت عليها السياسة العامة المتبعة من قبل كل الحكومات الفرنسية التي واكبت الثورة الجزائرية ، ما ذكرته جريدة المجاهد على لسان "الجنرال سالان" : " إن الظروف الموضوعية تحتم على جيشنا في الجزائر ، اعتماد هذه الأساليب الضرورية ، والتي يجدها ضميرنا مقبولة معنويا " ⁽¹⁰⁾ وكان الجنرال ديغول قد أكد سنة 1957 طبيعة العلاقة بين النظام الاستعماري الفرنسي وممارسة التعذيب ، عندما قال: إن التعذيب جزء من النظام القائم⁽¹¹⁾ وأيدته في ذلك زوجة Maurice Audin بقولها: إن التعذيب لن ينته إلا بانتهاء النظام الاستعماري " ⁽¹²⁾.

ولمواجهة ضغوطات مختلف الهيئات والمنظمات الشعبية والنقابية والثقافية الفرنسية وتزايد رقعة رفض التجنيد بين الشباب الفرنسي .وفي 7 ماي 1957، سارعت الحكومة الفرنسية في عهد Guy Mollet الى تشكيل "لجنة المحافظة على الحقوق والحريات الفردية " برئاسة Pierre Bételle مستشار في محكمة النقض بباريس⁽¹³⁾ . وفي اليوم نفسه صدر بلاغ عن الحكومة الفرنسية جاء فيه : " إن اللجنة يجب أن تستشار من طرف السلطات المسؤولة في كل مرة يظهر فيها شيء جديد كالشكاوى أو التحقيقات الصحفية أو نحو ذلك . و هي أيضا تستطيع أن تعطي رأيها بصورة تلقائية وأن تحقق في الأنباء المغرضة أو المبالغ فيها. و أنه من حقها أخيرا أن تحصل من الحكومة على النتائج التي انتهت إليها من تحقيقات اللجنة."⁽¹⁴⁾ .

انتهت اللجنة من تحرير تقرير مفصل عن الأوضاع في الجزائر ورفعته للحكومة الفرنسية في 14/9/1957 على أمل أن يطلع عليه الرأي العام الفرنسي. إلا حكومة قي موليه راحت تماطل متذرعة بالعديد من الحجج الواهية ، حتى كان يوم 13/12/1957 عندما بادرت جريدة le Monde الى نشره⁽¹⁵⁾ ، فاضطرت الى نشره بدورها .

اعترف أعضاء اللجنة في تقريرهم؛ " أنهم سجلوا الحوادث فقط دون تمكنهم من معرفة أسبابها أو المسؤولين عنها. وفي نفس الوقت فإن صلاحيتهم لا تخولهم متابعة

هؤلاء المسؤولين وتسليط العقاب عليهم. ولهذا قرر أعضاء اللجنة في النهاية أن يتوقفوا عن نشاطهم والعودة الى أعمالهم السابقة ، لأنه تبين لهم أن جهودهم لا طائل منها " (16).

أما عن حالات الاختفاء الجماعي للعديد من السجناء والمعتقلين ، فإن "لجنة الدفاع عن الحريات الفردية" ، خصصت حيزا مهما لحالات الاختفاء الغامضة في تقريرها المرفوع للحكومة الفرنسية جاء فيه : " إن مشكلة الاختفاء سببت انزعاجا عميقا في الرأي العام ، وهي مقلقة جدا ، إذ تخص أشخاصا أوقفوا في أغلب الأحيان من طرف الجنود المظليين ، ثم اختفت آثارهم " بطريقة غامضة وغير مبررة . وأستدل التقرير ، بالنهاية المأساوية التي اختفى بها المناضل الشيوعي Maurice Audin (17).

يستنتج من هذا التقرير ، أن عمليات التعذيب والاستتطاق كانت تنتهي في أغلب الأحيان بالتصفية الجسدية ، كإجراء ينتهجه الضباط الفرنسيون للتخلص من آثار الجريمة. وقد شجعهم على أعمالهم الشنيعة هذه ، التعليم الحكومية الصادرة عن وزارة الدفاع الفرنسية ووزارة الداخلية التي تطالب قوات الأمن بعدم التردد في إطلاق النار على أي شخص يثير الريبة والشك أو يحاول الفرار (18). وكذلك محاولة منهم التخلص من بطئ الإجراءات البيروقراطية التي تميز إجراءات محاكمة السجناء ، لهذا سارع العديد من هؤلاء الضباط الى تطبيق العدالة بأنفسهم على الآلاف من المعتقلين والسجناء بالتخلص منهم بواسطة " corvée de bois " ، إذا يقاد السجن الى جهة بعيدة عن مكان اعتقاله حيث تتم تصفيته ، ثم يدون في ملفه عبارة " قتل أثناء محاولة فراره " أو " التحق بصفوف الفلاحة " (19). وفي البداية كان يؤتى بالشرطة لمعاينة جثث الضحايا والقيام بإجراءات شكلية لكتابة محضر يؤكد فقط النهاية المأساوية دون ذكر الأسباب . ولمواجهة تزايد عدد هؤلاء الضحايا والإسراع في التخلص منهم تكفل المظليون من الفرقة العاشرة بأنفسهم القيام بهذا الإجراء بعيد عن عين أي رقيب (20).

أما عن الطرق المتبعة من قبل ضباط الاستعلامات الفرنسيين في تصفية الجزائريين ، فكانت تتم بالقيام بدوريات على مراكز التعذيب ، وفيها يستلمون الأشخاص المبرمج تصفيتهم حيث يتم نقلهم بواسطة الشاحنات العسكرية الى أماكن مختارة مسبقا ، وفيها يتخلصون منهم ، إما بواسطة إطلاق الرصاص عليهم وإلقاء جثثهم في آبار المياه أو دفنهم في مقابر جماعية . ومن الطرق الوحشية التي ابتدعها هؤلاء ، هي إلقاءهم من

الجو بعد أن يربطوا بأشياء ثقيلة لمنع الجثة من الطفو على سطح الماء أو يتم وضع الجثث داخل جدران ثم يسكبون عليها الخرسانة⁽²¹⁾.

كان لاعتراقات العديد من الضباط والجنود الفرنسيين ، وأثار التعذيب البادية على الآلاف من الجثث التي عثر عليها مكدسة في مقابر جماعية أو مرمية هنا وهناك ، إدانة صريحة لا غبار عليها للمؤسسة العسكرية الفرنسية، بممارسة التعذيب والقتل العمدي على نطاق واسع في الجزائر ورغم بعض الأحكام الصادرة من المحاكم الفرنسية، والتي أدانت بعض المجرمين، إلا أن أحكام هذه الأخيرة لم تكن أبدا في حجم الجرائم التي ارتكبوها في حق الجزائريين⁽²²⁾.

و أخطر ما ورد في هذا الشأن ، شهادة أحد ضباط (D.O.P) ، والتي يعترف فيها بممارسة هذه المصالح لعمليات القتل الجماعية للمساجين دون محاكمة. ويذكر أنه في أحد الأيام ، قامت عناصر مصلحته بسلسلة من المداهمات لعدد من أحياء المدينة ، تم فيها إلقاء القبض على حوالي 93 جزائريا كمشتبه بهم ، وأن ضباط المصلحة أشرفوا بأنفسهم على إعدامهم دون محاكمتهم ، وإخفاء آثار جريمتهم قاموا بإلقاء الجثث في أحد الآبار الغير بعيدة عن مدينة سطيف . وأن هذه الجريمة تمت بموافقة قائد القطاع العسكري العقيد Crespin والذي كان تابعا لقيادة الجيش الفرنسي في قسنطينة التي يديرها الجنرال⁽²³⁾. وتبين هذه الحادثة ، ضلوع المؤسسة العسكرية الفرنسية في ممارسة التعذيب، بل وإشرافها المباشر على عمليات التصفية والإعدامات الجماعية ، مما عرض هذه المؤسسة ورموزها الى انتقادات لاذعة للعديد من الشخصيات الثقافية و السياسية الفرنسية المحايدة ، مما حدا بحكومة Robert Lacoste الى تكذيب تورط الجيش الفرنسي في هذا النوع من الممارسات⁽²⁴⁾. واستدلت في ذلك بالعديد من التعليمات والتوصيات والأوامر التي كانت قد أصدرتها ، وفيها حددت الطرق والأساليب التي على مختلف أجهزتها الأمنية والعسكرية الالتزام بها ، في تعاملها مع الأسرى وكيفيات الاستتطاق ، إلا أن هذا كله بقي حبرا على ورق . فقد كانت المؤسسة العسكرية حرة في تصرفها ، بل سارعت في العديد من الأحيان الى التستر على الضباط والجنود المدانين بارتكاب جرائم حرب في حق سجنائهم .⁽²⁵⁾

وفي خطوة في اتجاه إبعاد أي ردود أفعال غير متوقعة من طرف الرأي العام على السياسية التعذيب ، أحيطت كافة الممارسات المتبعة في عمليات الاستتطاق ، وما يحدث

داخل مراكز الاعتقال والفرز، وفي مختلف المصالح العسكرية المتخصصة في التعذيب بالسرية التامة ، وبصفة خاصة ما تعلق بطبيعة المعلومات المتحصل عليها من السجناء والتي منعت على وسائل الإعلام الفرنسية ، وهذا تنفيذ للتعليمات التي أصدرها الجنرال Massu في 14 إبريل 1957 والموجهة الى كافة المصالح الأمنية والعسكرية الفرنسية ، والتي يأمرها فيها بضرورة التكتّم عن إعطاء أية معلومات للصحافة ، تخص عدد وطبيعة وهوية المشبوهين . و كان الهدف المرجو من وراء هذا الإجراء، خلق نوع من الغموض والضبابية في الرأي العام الفرنسي و الدولي، عن طبيعة ما يحدث من تجاوزات داخل هذه المراكز والمصالح.⁽²⁶⁾

الموقف الشعبي الفرنسي :

كان لمقال الصحفي الفرنسي Claude Bourdet الذي نشر في جريدة France – Observateur ومن بعده مقال زميله François Mauriac في جريدة L'express ، الفضل الكبير في إطلاع الرأي العام الفرنسي والدولي على طبيعة الممارسات القمعية والجزرية وعلى رأسها التعذيب، التي كانت تمارسها مختلف الأجهزة الأمنية وبصفة خاصة الشرطة الفرنسية على المشتبه بهم من المناضلين في حركة انتصار الحريات الديمقراطية. وقد أثار المقالان ضجة وزوبعة كبيرة في الأوساط الفرنسية وبصفة خاصة المثقفة. وقد تعرضا في مقالتهما الى صنوف التعذيب والتجاوزات المرتكبة أثناء عملية التحقيق والاستتطاق⁽²⁷⁾ . ولم تتخذ حكومة Pierre Mendès- France أي إجراء عقابي أو ردعي ضد عناصر الشرطة المتهمين بهذه الخروق ، سوى إعلان نيتها في تحويل عدد من أفراد الشرطة الجزائرية الى فرنسا والإسراع في إدماج الشرطة الجزائرية في مثلثتها الفرنسية⁽²⁸⁾. وفي نفس الوقت أوفدت الحكومة الفرنسية مفتش الإدارة العامة السيد؛ Roger Wuiillaume لاستطلاع الأمور في الجزائر وموافاتها بتقرير مفصل عن حقيقة وخطورة الممارسات ومقترحاته. في 2 مارس 1955 قدم تقريرا للوالي العام Jacques Soustelle . أقر في تقريره بأن مشاهداته أظهرت له ، بأن التعذيب في الجزائر أصبح مؤسساتيا ، وأن ممارسة التعذيب في حق المدنيين الجزائريين لم تكن سلوكيات معزولة ومنحصرة في فئة قليلة من الفرنسيين الساديين ، وإنما أصبحت تقليدا عاما يمارس على مرأى ومسمع السلطات الحكومية التي من جانبها لم تتحرك لمنعه أو الحد منه ، خاصة بعد تيقنها من فاعليته، في وضع حد للعديد من الإرهابيين الخطرين. ومن بين ما ذكره أيضا ؛ أن أسلوب استخدام الماء

والكهرباء وبحذر ، يؤدي في أغلب الأحيان الى إحداث اضطرابات نفسية أكثر منها فيزيولوجية عند المشتبه بهم . ولا يمثل انتهاج هذا الأسلوب في التعامل مع المشتبه بهم أية قسوة أو إفراط ، وهذا ما أكدته له العديد من الأطباء . وأن طريقة استخدام أبواب المياه ، إذا استخدمت بطريقة حذرة ، فإنها لا تلحق أذى بصحة المشتبه بهم ، عكس الطريقة الثانية ، التي قد تكون خطيرة ، إذا استخدم مع إنسان يعاني من مشاكل قلبية وتنفسية . وخلص في نهاية تقريره ، الى أن الأساليب والطرق المتبعة من قبل الأجهزة الأمنية والعسكرية الفرنسية في عمومها مقبولة إذا أخضعت للرقابة ، و هي ليست أكثر قسوة من منع الغذاء والماء ⁽²⁹⁾ . و النتيجة المستخلصة من هذا التقرير ، أن صاحبه يوصي حكومته بإضفاء طابع الشرعية القانونية للممارسات التعذيبية ، التي يجب فقط أن تستخدم بطرق مهذبة ⁽³⁰⁾ .

وفي 20 مارس 1955 ، استلمت عهد حكومة Edgar Faure ، تقريراً مفصلاً عن عمل وسير جهاز الشرطة في الجزائر ، حرره السيد Jean Mairey مدير الأمن الوطني في الجزائر . وقد أشار في تقريره الى الفوضى الموجودة في الجهاز والى العادات السيئة التي تميز سلوك أفراد الشرطة ، ويقترح لمعالجة هذه الوضعية ، التأكيد على ما جاء في التقرير السابق وهو تحويل عدد من هؤلاء الى فرنسا ، وإدخال إصلاحات تنظيمية وبذلك لن يطرح مشكل التعذيب مرة ثانية ⁽³¹⁾ .

وبدأ المثقفون الفرنسيون ⁽³²⁾ وبخاصة اليساريون منهم ، في بلورة اتجاه معارض للاستعمار الفرنسي وممارساته القمعية ، وتعددت مظاهر هذا الرفض بواسطة تأسيس الجمعيات السياسية والنقابية والقيام بمسيرات ومظاهرات وإلقاء المحاضرات ، وكتابة الكتب ونشر المقالات ، ومن خلال هذه القنوات راحوا يدافعون عن حقوق الإنسان في الجزائر ويهاجموا وحشية الجيش الفرنسي ⁽³³⁾ . واشتهرت مجلات مثل : le Temps, Vérité , les Temps Modernes, Esprit, France –Observateur , l'Express . كمنابر لهؤلاء المثقفين يعبرون فيها بواسطة مقالاتهم وتحليلهم عن مواقفهم السياسية والانتقادية لما يحدث في الجزائر . وقد كانت أفكارهم ومواقفهم السياسية سببا في تعرض العديد منهم لمضايقات الأجهزة الأمنية الفرنسية ⁽³⁴⁾ . بفضل هؤلاء أضحى التعذيب وممارسات الجيش الفرنسي في الجزائر ، محور نقاش ساخن استمر على مدار سنة 1957 .

بدأت تظهر تفاصيل وحقائق ما يتعرض له الجزائريون في العديد من الشهادات والاعترافات والتي تتفق كلها على أن ممارسة التعذيب في الجزائر بدأت تتحول من شبه

العشوائية الى شكل من الأشكال المهنية والى مؤسسات قائمة بذاتها ضمن نظام الاحتلال ككل ، لها هياكلها ومنظورها ومراكزها التكوينية في فنون وأساليب الإبادة ، مثل مدرسة جان دارك في مدينة سكيكدة⁽³⁵⁾ . ففي شهر فيفري من نفس السنة بادرت جريدة Témoignage Chrétien الى نشر ما عرف بملف Jean Muller . وهو عبارة عن مجموعة من الرسائل بعثها هذا الأخير لأصدقائه عام 1956. ومما جاء فيه : " نحن أبعد ما نكون عن التهذؤة ، لقد أصابنا اليأس مما نشاهده ؛ من درجة الانحطاط التي بلغته الطبيعة البشرية ، ومن إقدام بعض الفرنسيين بالذات على استخدام أساليب جديرة بالهجمية النازية " ⁽³⁶⁾ . وفي نفس الشهر صدر كتاب : Contre la Torture للفرنسي Pierre – Henri Simon والذي قارن فيه بين الممارسات النازية وما يحدث في الجزائر . وفي نفس السياق أصدر Robert Bonnaud مقاله المدوي في مجلة Esprit والمعنون ب : " la Paix des Némentchas " والذي تعرض فيه الى الأساليب والوسائل المتبعة من طرف ضباط الوحدات العسكرية الفرنسية ضد الجزائريين . إلا أن الضجة الكبيرة ، كانت بعد صدور كتاب " la Question " لهنري علاق ، المناضل الشيوعي ومدير جريدة Alger Républicaine الذي كشف فيه أن ممارسة التعذيب كانت منظمة ومقننة في الجزائر . ووصف أيضا ، المعاناة والآلام الفضيعة التي عاشها من جراء تعرضه لمختلف صنوف التعذيب بداية بالكهرباء ومرور بأنبوب الماء التي مارسها عليه المظليون في شهر جوان 1957. وقد تركت شهادة "هنري علاق" ، أثرا بالغا وصدى واسعا في المجتمع الفرنسي ، الذي اكتشف لأول مرة ، زيف إدعاءات حكومته من قضية التعذيب وحقيقة ما يحدث في السجون و مراكز الاعتقال . ومنذ صدور الكتاب⁽³⁷⁾ ، بدأ في المجتمع الفرنسي يتشكل توجهها جديدا وبصفة خاصة المثقف منه ، معارضا للسياسة القمعية الفرنسية في الجزائر ، مع طرحه للحل السلمي المتمثل في فتح المفاوضات مع جبهة التحرير الفرنسي . وقد جسد هذا الموقف الفيلسوف الفرنسي جان بول سارتر عندما قال : " لن نستطيع أنسنة حرب الجزائر ، فقد قام فيها التعذيب تلقائيا ، وأدت إليه الظروف وعمقته النعرات العنصرية . وإذا كنا نود أن نضع حدا لهذه الأعمال الوحشية القذرة الكئيبة ، وأن ننقذ فرنسا من العار وننقذ الجزائريين من الجحيم ، فليس أمامنا إلا وسيلة واحدة: أن نفتح المفاوضات ونعقد السلام " ⁽³⁸⁾ .

ومن أشهر الكتب التي تركت صدى في الأوساط السياسية والثقافية الفرنسية كتاب " la Gangrène " وهو عبارة عن وصف دقيق لصنوف التعذيب التي تعرض لها خمسة طلبة

جزائريين في أحد سجون فرنسا⁽³⁹⁾ ، ورغم مصادرة الكتاب ، إلا أن مضمونه وصل الى أوسع نطاق ، بعد أن بادرت جريدة le Monde الى نشر مقالة عن الكتاب ، ومن بين ما جاء فيها : " ... والواقع أننا حين قراءتنا لهذه الصفحات الدموية التي نتمنى أن يكون ما ورد فيها من صنع الخيال والأوهام ، والواقع أننا نحار معها في إدراك ما هو أشد هولاً من الآخر : أهو بشاعة القسوة في التعذيب وفظاعتها ، أم هو حقارة نفسية أولئك الذين أضافوا الإهانة الى عملية التعذيب الجسدي " (40) .

وقد ندد عدد من المحامين الفرنسيين في تصريح لهم وجهوه للحكومة الفرنسية ، " بمظاهر القمع الاستعماري الذي يسود الجزائر ، وطالبوها أن تعطي للشوار الجزائريين جميع الضمانات التي يتمتع بها المجرمون الفرنسيون ، وإقرارها بأنها تقود حرباً حقيقية ضد جيش منظم ، وفي هذه الحالة يجب عليها تطبيق قوانين الحرب التي تنص على وجوب احترام الأسرى ، والتي لا تسمح إلا بسجنهم والاحتفاظ بهم أصحاء الى أن تنتهي الحرب " (41) . واختتمت هذه الحملة بتأسيس جمعية Maurice Audin من طرف المؤرخ الفرنسي Pierre Vidal Naquet في 2 ديسمبر في أحد مدرجات جامعة السوربون بحضور جمهور كبير من المثقفين الفرنسيين⁽⁴²⁾ . أما الحكومة الفرنسية فلم تقف مكتوفة الأيدي أمام هذا التحول المفاجئ في توجهات المجتمع الفرنسي ، فسارعت الى اتخاذ العديد من الإجراءات الردعية والقمعية ضد كل من تسول نفسه التناول على سياسة الحكومة في تعاملها مع القضية الجزائرية . وبدأت بتضييق الخناق على الحريات العامة والعمل الصحفي مستغلة قانون السلطات الخاصة وقانون حالة الطوارئ وتشديد عملية السفر بالنسبة للفرنسيين أو المحامين الى الجزائر . وكذلك بدأت في تطبيق سلسلة من الإجراءات العقابية ، مثل مصادرة الصحف والمجلات والكتب وتهديد وتخويف أصحابها بأسوأ العواقب . لكن الحكومة الفرنسية لم تفكر في النتائج التي سوف تترتب عن إتباع سياسة العصا الغليظة ضد قطاع واسع من المجتمع الفرنسي وردود أفعاله . وبالفعل فإن الحكومة الفرنسية قد خسرت رهان هذه السياسة ، بتحول جزء مهم من المجتمع الفرنسي الى متعاطف ومدافع عن القضية الجزائرية .

وكانت استقالة Paul Teitgen الأمين العام لعمالة العمالة الجزائرية المكلف بشؤون الشرطة العامة من منصبه ، بمثابة الضربة الموجهة للسياسة القمعية التي كانت تتبناها إدارة Robert Lacoste . وقد عبر في رسالة الاستقالة عن رفضه لأساليب القمع

والاختطاف والاعتقال التي تجاوزت حسب رأيه كل النصوص والقوانين ومما جاء فيها : "إننا انخرطنا في حالة من عدم الشعور بالمسؤولية ، التي لا تؤدي إلا الى ارتكاب جرائم حرب ، وأنه أثناء زيارته لأحد مراكز الاعتقال ، لاحظ أثار التعذيب والتكيل بادية على السجناء ، وهي نفسها التي تعرض لها هو شخصيا في سجون النازية على يد (43) . Gestapo وفي رده على الجنرال Jacques Massu الذي قال : بأن النصر المحقق في معركة الجزائر ، ما كان أن يكون ، دون اللجوء الى استعمال التعذيب " أن هذا الأخير ربح معركة الجزائر لكنه خسر الحرب "(44).

2- مؤسسات التعذيب الفرنسية:

— المفزة الحضرية للحماية (D.P.U) :

أنشأ هذا الجهاز Robert Lacoste ، ووضع تحت إمرة خبير الحرب الثورية العقيد Roger Trinquier . وحددت مهمته في ؛ جمع المعلومات التي تخص التنظيم السياسي والإداري لجبهة التحرير الوطني ، وتقديم المشبوهين الذين يتم إلقاء القبض عليهم الى المظليين . وقد لعب المعمرون الغلاة ، والمتمسكون بفكرة الجزائر الفرنسية ، دورا في الضغط على الحكومة الفرنسية لإنشاء هذه المصلحة لتكون بجانب "الوحدات الإقليمية" المشكلة من المعمرين ، جهاز شرطة موازي يتكفل بتوفير الحماية المدنية لهم.

مكننت الإستراتيجية المعتمدة من طرف هذه المصلحة، المخابرات الفرنسية من اختراق التنظيم السياسي والإداري لجبهة التحرير الوطني الذي كان يشرف على العمل الفدائي داخل مدينة الجزائر وضواحيها، إذ تمكن عناصر هذا الجهاز من إلقاء القبض على نصف سكان القصبة إبان معركة الجزائر. وكانت عمليات المdahمات لبيوت المشبوه فيهم، تتم في غالب الأحيان ليلا، وذلك للحيلولة دون وصول خبر اعتقالهم لزملائهم الآخرين، مما يوفر لهم الوقت الكافي لفرارهم.

من المهام الأساسية التي تكفل بها هذا الجهاز، تشكيل خلايا من العملاء داخل التجمعات السكانية عرفوا باسم: "Bleu Chauffe" مهمتهم مراقبة السكان وجمع المعلومات وكشف المشتبهين الذين يتعاملون مع الثورة، زيادة على زرع الريبة والشك بين الأوساط الشعبية. وقد قدر الجنرال Salan عدد هؤلاء بحوالي 7500 عميلا (45) . استطاعت المخابرات الفرنسية ومصالحها الأمنية ، بواسطة هذه الإستراتيجية من استغلال المعلومات التي كان يجمعها هؤلاء ، لتنفيذ عملية اختراق واسعة النطاق للتنظيم السياسي والإداري لجبهة

التحرير الوطني ومن ثمة الوصول الى رؤساء الخلايا والأفواج وتصفياتهم وتدمير مخابئهم والاستيلاء على أسلحتهم. هذه الإستراتيجية مكنت هذه المصلحة من تحقيق نجاح كبير ، خاصة بعد أن أفلح النقيب Leger فيما سمي في حينه la Récupération أو الاسترجاع ، أي استمالة العديد من العناصر التي كانت محسوبة على جبهة التحرير الوطني وخلاياها الفدائية الى صف الإدارة الاستعمارية ، بواسطة مختلف الأساليب الممكنة ومنها التعذيب والتهديد والمساومة⁽⁴⁶⁾. وتحولت هذه العناصر كأوراق رابحة في أيدي مصلحة Trinquier ورفاقه ، استخدموها في تفكيك تنظيمات المنطقة المستقلة للعاصمة ، وسقوط الكثير من قادة هذا التنظيم وخروج لجنة التنسيق والتنفيذ من مدينة الجزائر الى تونس .

إن من عوامل نجاح هذه المصلحة، هو إتباعها نفس الهيكلة التنظيمية التي سارت عليها تنظيمات جبهة التحرير الوطني في إدارة وتوجيه العمل السياسي والعسكري داخل المدن. فقد قسمت مدينة الجزائر الى دوائر أو مقاطعات ، والمقاطعات الى تجمعات سكانية فأحياء والأحياء الى شوارع التي تتفرع بدورها الى عمارات⁽⁴⁷⁾. وقد طبق نفس التقسيم على دوائر الشرطة المتواجدة على مستوى المدينة. وعين على رأس هذه الوحدات مسئولا منتدبا من المصلحة بنائين . بفضل هذا التنظيم أصبحت كل الأحياء والعمارات والشوارع تحت المراقبة المشددة ، فكل تنقل أو دخول أو خروج للأشخاص يتم التبليغ عنه من طرف مسئول العمارة الذي بدوره يسرع بإخبار مسئول الحي ، وعلى هذا الأخير التوجه الى أقرب كتيبة من الفرقة العاشرة للمظليين لتقوم بالمهمة . و أرغم مسئولو الدوائر ونوابهم لحضور الاجتماع، الذي ينعقد كل خميس في مقر الولاية برئاسة المقدم Trinquier.

حددت التعليمات الصادرة في 4 مارس 1957 مهمة مسئولو الأحياء والدوائر ونوابهم في ما يلي:

- تجميع المعلومات الواردة من رؤساء العمارات .
- تبليغ رؤساء العمارات بالتوجيهات والأوامر والمستجدات التي تصلهم من الهيئة العليا.
- استقبال التقارير الصادرة من رؤساء الأحياء التي أودعها في مراكز الشرطة .
- مراقبة تصرفات وانضباط مسئولو الأحياء والعمارات ، وقد يتخذون قرارات بطردهم في حالة عدم التزام أحدهم بالتوجيهات الصادرة عن الإدارة⁽⁴⁸⁾.

كانت عملية اختيار رؤساء التجمعات السكانية تخضع لعدة شروط ومعايير ، وضعتها الإدارة الاستعمارية لتولي هذه الوظيفة ، وكان على رأس هذه الشروط ؛ عدائية الشخص المرشح لجبهة وجيش التحرير الوطني .

ولتشديد الرقابة على السكان ومراقبة تحركاتهم ، بادر النقيب Léger و الرقيب Surcouf الى وضع بطاقة إحصائية لكل جزائري ، تامل الاسم والعنوان وصورة صاحبها ورقم الحي وحرف التجمع السكاني الذي ينتمي إليه ورقم العمارة التي يقطنها . وألزم كل ساكن بحمل هذه البطاقة في تجواله، مع إظهارها أثناء عمليات التفتيش والمداومة. وزيادة في تشديد الرقابة ، فرضت السلطات الاستعمارية على العائلات التوجه الى مكتب مراقبة السكان Bureaux de Control des Populations ، للتبليغ عن كل شخص يقيم لديها أو يغادرها وتحديد وجهته وأسباب تنقله ، وحسب Henri Alleug ، فإن هذا النظام هو نفس النظام الذي طبقه الحزب الاشتراكي الألماني في الثلاثينات من القرن الماضي ⁽⁴⁹⁾.

— المفردة العملياتية للحماية (D.O.U):

كانت المهمة الملقاة على عاتق هذه المصلحة استقبال الأشخاص المشتبه الذين يتم تحويلهم من مصلحة الحماية الحضرية، أو الذين يتم القبض عليهم أثناء العمليات العسكرية. وحسب الجنرال Massu، فإن هذه الأخيرة تتكون من خبراء في تقنيات الاستنتاج أو تعذيب الأشخاص المشتبه بهم الذين يرفضون الاعتراف. وفي هذه المصلحة يتحدد مصير هؤلاء ، فإما التصفية الجسدية أو إرسالهم الى مراكز اعتقال أخرى، حيث يخضعون إما لعمليات تعذيب أكثر قسوة وإما إطلاق سراحهم وهذا قلما ما يحدث في هذه المصالح.

يشرف على هذه المصلحة مركز التنسيق بين الجيوش Centre de Coordination Interarmées الذي يرأسه العقيد Simoneau الذي أنتدب من مصلحة التوثيق الخارجي والجوسسة المضادة (SDECE). وقد أنشئ هذا المركز من طرف الجنرال Paul Ely قائد الأركان العامة للجيش الفرنسي في 27 أوت 1956 ⁽⁵⁰⁾. كانت (D.O.P) من أهم المصالح الذي أعتمد عليها مركز التنسيق في تأدية عمله والمتمثل في تفكيك شبكات جبهة التحرير الوطني بكل الوسائل المتوفرة والمتاحة ، وخاصة منها التعذيب بأشجع أساليبه وصوره القديمة والحديثة ⁽⁵¹⁾.

وصل عدد هذه المصالح الى 24 مصلحة رئيسية ، مدعمة ب 38 ملحقة منتشرة في كامل ربوع الجزائر ، الكل يدار بمديرية مركزية موجودة بمدينة الجزائر و6 مديريات جهوية على مستوى كل ولاية تاريخية . ويعمل بها حوالي 2500 شخص أغلبهم ضباط وصف ضباط مندوبون من مصلحة التوثيق الخارجي والجوسسة المضادة ومصلحة الأمن والاستعلامات التابعة للدفاع الوطني والقوات المسلحة⁽⁵²⁾ . يدير كل مصلحة ضابط برتبة نقيب وضابطين مساعدين له ، ومن أربعة أو خمسة ضابط صف ،يساعدهم خمسة عشر الى عشرين فردا من جنود الاحتياط ، وعدد من المترجمين من أصول أوربية أو الجزائريين⁽⁵³⁾ .

حددت الحكومة الفرنسية مهام ووظائف المفزة العملية للحماية فيما يلي :

- القيام بأعمال الشرطة الجندرمة .
- تجميع المعلومات المتعلقة بالمجاهدين وتنظيمات جبهة التحرير الوطني ومصالحها الخاصة وتحويلها للمكتل الثاني في أقرب الآجال لاستغلالها.
- المشاركة في العمليات العسكرية مع مختلف الوحدات .
- توزيع الأشخاص الذين يتم الانتهاء من استنطاقهم الى مراكز الفرز والعبور .
- زرع العملاء والمرشدين بين الأوساط الشعبية⁽⁵⁴⁾ .

أما عن عملية الاستنطاق فيتكفل بها عدد من ضباط الاستعلامات وصف الضباط، يساعدهم في ذلك عدد من المترجمين ذوي أصول أوربية وجزائرية⁽⁵⁵⁾، وكان هؤلاء الضباط، عادة ما يبدعون استنطاق ضحاياهم، بأنهم يعرفون كل شيء عنهم وطبيعة النشاطات التي كانوا يقومون بها. وإذا رفض المشتبه به التعاون مع مستنطقيه ، يلجأ هؤلاء الى استخدام كل الوسائل المتوفرة والأكثر فضاغة التي ترغب المعتقل على الاعتراف والاستسلام .ولمواجهة العدد الكبير الذي يوجه الى هذه المصلحة ، فإن هذه الأخيرة تلجأ لطلب مساعدة خارجية في كثير من الأحيان تكون من الفرقة العاشرة للمظليين⁽⁵⁶⁾ .

أما عن طبيعة هذه الإستنطاقات ، فيصفها أحد العاملين في هذه المصلحة قائلا : لقد كانت قائمة هذه الإستنطاقات دقيقة بداية من الاستنطاق البسيط أو الروتيني الى الاستنطاق المتقدم " Poussé " الى الاستنطاق المعمق " Approfondi " الى الاستنطاق المتقدم جدا " Très Poussé " . واستعملت هذه المصلحة الأساليب المتعارف عليها ضمن هيئة الوحدات مثل :

الكلي بالسيجارة تيار جهاز اللاسلكي ، إناء الغطس ، وشيئا فشيئا تم استحداث وتجربة أساليب جديدة أكثر فعالية ، لقد تم بذل مجهودات جبارة لعب الخيال فيها دور المساعد الى أن تم إتقان هذا الفن⁽⁵⁷⁾.

— مركز الاستعلامات والعمليات C. R.A :

كانت مهمة هذه الهيئة استمرار وتوحيد العمليات بين مختلف المصالح والأشخاص والوحدات الاستعلامية الموضوعة تحت تصرف قيادة القطاع العسكري بالشرق الجزائري. و عين ضابطا مهمته الإشراف على تنسيق عمليات البحث وعمليات ملاحقة التنظيم السياسي والإداري لجبهة التحرير الوطني . وأشتهر في هذا السياق كل من؛ العقيد Bertrand و الجنرال Lennuyeux والجنرال Gouraud والرائد Rodier. أما عن الهيئات التي تم تجميعها تحت إشراف هذه المصلحة فهي:

— الوحدات العملياتية للقطاع العسكري للشرق الجزائري .

— وحدات الجندرية

— المصالح الإدارية الحضرية و المصالح الإدارية المختصة .

— المصالح المدنية: الشرطة القضائية، وشرطة المخابرات العامة وشرطة الطيران والحدود والسكك الحديدية، وشرطة الحضرية. ومجموعة الحرس الجمهوري.

— مجموعة من المغاوير أو الكوماندو⁽⁵⁸⁾.

وكان مركز هذه الهيئة في مزرعة "مزيان " la Ferme Ameziane التي تعقد فيها اجتماعات دورية لتجميع المعلومات المحصل عليها من مختلف المصادر والمتعلقة بالتنظيم السياسي والإداري لجبهة التحرير الوطني ودراسة العمليات المنجزة واتخاذ القرارات وتوجيه عمليات البحث .

وفي هذه المزرعة كان يتم توجيه كل المشبوهين الذين يتم القبض عليهم من طرف كل الوحدات المختصة في الشرق الجزائري ، اعتمادا على معلومات أو وشاية أو بعد إجراء مراقبة للهويات . وبعد وصولهم إلى المزرعة يتم تقسيمهم إلى مجموعتين ، المجموعة الأولى تضم الأشخاص الذين يجب الإسراع في استنطاقهم والمجموعة الثانية يوضع أصحابها على قائمة الانتظار⁽⁵⁹⁾، إذ يؤخذون إلى إسبيلات قديمة حيث يمنع عنهم الغذاء لمدة تصل إلى ثمانية أيام وفي بعض الأحيان أكثر من ذلك

أساليب ووسائل التعذيب :

تبدأ عملية الاستنطاق، التي تعد مقدمة لأقصى أنواع التعذيب و يشرف عليها في أغلب الأحيان ضابط الاستعلامات، بطرح الأسئلة المرفقة بالضرب المبرح بالكلمات والأرجل والقضبان الحديدية وأخص البنادق أو السياط، لكامل أطراف جسم السجين وخاصة المناطق الحساسة كالوجه والعينين والكبد والبطن والأعضاء التناسلية⁽⁶⁰⁾ وإذا لم يفلح الضابط في إرغام السجين على الاعتراف ينتقل المرحلة الثانية من التعذيب والتي تبدأ ب:

— تعليق السجين من الأرجل أو الأيدي بواسطة حبل مدلى من السقف، وفي أغلب الأحيان تتم عملية التعليق وأيدي السجين مثناه وراء ظهره لمدة طويلة. وقد تتم نفس العملية لكن بطريقة معكوسة ، إذ تكون الرأس الى الأسفل مع تعرية الجسم وتركه على هذه الحالة للبرودة أو الحرارة⁽⁶¹⁾ .

— التعذيب بالماء: وتتم بواسطة إدخال أنبوب الماء في فم السجين مع رفع وتيرة ضغط الماء، ثم طرحه أرضا والضغط عليه بالأرجل، ليخرج الماء من جميع منافذ جسمه. ومن الطرق الأخرى التي يستخدم فيها الماء غطس رأس السجين في حوض ماء مع الضغط على مؤخرة رأسه لمنعه من استنشاق الهواء. أو إرغامه على شرب المياه القذرة المتعفنة باستعمال قطعة من الشاش أو السباحة في هذه المياه وإرغام السجناء على تنقيتها من الفضلات فيها.⁽⁶²⁾ ومن الطرق الشائعة المتبعة باستخدام الماء ، نذكر أسلوب "القماط" اللف ، إذ يلف أو يربط جسم السجين كما يربط الرضيع، ثم يعلق من رجليه بحبل يدلى بعجلة من مكان مرتفع الى ماء البحر ، ويبقى على هذه الحالة غارقا لعدة ثواني ثم يخرج وهو يرتعد من البرد وتكرر العملية حتى يقر السجين أو يفقد الوعي أو يموت⁽⁶³⁾ .

— التعذيب بالكهرباء : كان اللجوء الى هذا الأسلوب في التعذيب من أقسى أساليب التعذيب ضراوة وفظاعة لما يسببه من آلام حادة ، وأثار مادية على الجسم زيادة على تأثيراته المدمرة على الجهاز العصبي للإنسان . وقد قضى على الآلاف من الجزائريين المشبوه فيهم دون محاكمة ودون ترك أي أثر يدل على دخولهم المعتقل أو السجن أو المصالح المختصة⁽⁶⁴⁾ . وقد وكانت هذه الطريقة ، والتي عرفت ب: La Gengéne و تتم بتمديد المشتبه به على طاولة مع تقييد رجلاه ويذاه وبطنه بأحزمة جلدية ، ثم يشرع في سكب كمية من المياه عليه لتسريع عملية تعميم التيار الكهربائي عند إرساله . ويتم توصيل التيار الكهربائي بواسطة سلكين ناقلين للحرارة الكهربائية مثبتين بمصدر الطاقة،

الذي قد يكون قار أو متنقل. وكان الجلادون الفرنسيون يختارون في غالب الأحيان الأماكن الحساسة من الجسم وهي الأذنان واللسان والأعضاء التناسلية والنهدان ، والطريقة الثانية ؛ هي تعريض الجسم كله للتيار الكهربائي بواسطة إدخال الشخص في حوض مملوء بالماء ، أو ربطه على سلم حديدي متصل بحوض من الماء ثم يمرر عليه التيار الكهربائي ⁽⁶⁵⁾. كانت كل مراكز الاعتقال الفرنسية تستخدم الكهرباء كوسيلة لتعذيب الجزائريين ، ويمكن تفسير شيوع هذه التقنية ؛ بسهولة نقل الأجهزة التي توفر الطاقة الكهربائية من مكان الى آخر مع إمكانية إخفائها ، وكذا القدرة على التحكم في كميات التيار الواجب نقله لجسم المشتبه بهم ، وفي الأخير سرعة الحصول على المعلومات ، بسبب شعور المشتبه بهم بالألم بسرعة ⁽⁶⁶⁾ .

و من أساليب التعذيب الأخرى، المحبذة لدى هؤلاء الجلادون، التعذيب بواسطة النار، وذلك بعد شد وثاق السجين وتمديده على طاولة وهو عاري. وتتم هذه الطريقة إما بتوجيه فوهة آلة اللحام الى صدر السجين أو بطنه لتبدأ عملية الحرق ، وتكرر العملية في أماكن أخرى من الجسم . ومن الطرق التي تستخدم فيها النار ، تسخين القضبان الحديدية الى درجة الاحمرار ثم إدخالها في فم السجين ليموت بطريقة لم تتوصل إليها حتى فرق النازية ⁽⁶⁷⁾. ولا يسعنا المجال التطرق لباقي أنواع التعذيب التي مارسها الفرنسيون على الجزائريين ⁽⁶⁸⁾ ، لأنها كثيرة ومتنوعة و فضيعة ، تدل على أن هؤلاء ، لم يتوانوا لحظة في استخدام كافة الوسائل والأساليب التي تمكنهم من الاحتفاظ بالجزائر ولو كان ذلك بانتهاج ممارسات فضيعة وغير إنسانية مناقضة تماما للشعارات التي كانوا يتغنون بها أمام العالم منذ سنة 1789 .

كانت عمليات التعذيب والاستتطاق تجري في أماكن يتم اختيارها بدقة وبمواصفات معينة ، ومنها على سبيل المثال ، أن تكون هذه الأماكن بعيدة عن أعين الناس وغير مرئية ، حتى في داخل هذه الأماكن ، فإن الغرف المخصصة للاستتطاق والتعذيب ، يجب أن تكون محاطة بعدد من الغرف الفارغة والمهملة ، وأن تكون جدرانها مغلفة بمواد عازلة للصوت ⁽⁶⁹⁾ .

3- التعذيب خلال معركة الجزائر:

أثار الاستخدام المفرط للأساليب والوسائل الوحشية ضد الجزائريين ، وبخاصة خلال معركة الجزائر من طرف عناصر الفرقة العاشرة للمظليين التي كان يقودها

الجنرال Massu بمساعدة عدد من الخبراء في مجال الحرب الثورية ضاعى الصيت من أمثال Godard, Allard, Trinquier, Bigeard ، معارضة واسعة وصلت الى شخصيات سياسية مدنية مرموقة في مختلف الهيئات الحكومية الفرنسية . ومن أشهر هذه الشخصيات السيدان ؛ Paul Teitgen الأمين العام المكلف بالشرطة العامة في عمالة الجزائر و Jean Bouilles محافظ شرطة مدينة الجزائر ، والذين يعود لهم الفضل في كشف ملابس النهاية المأساوية للمناضل الشيوعي Maurice Audin في 21 جوان 1957⁽⁷⁰⁾ .

لم تقتصر المعارضة على المدنيين، وإنما انتقلت الى العسكريين أنفسهم . وفي هذا السياق كانت معارضة الجنرال Paris de Bollardiére لاستخدام الجيش الفرنسي للتعذيب ضد الجزائريين، ورفضه تنفيذ أوامر قيادته العسكرية، من أهم المنعطقات التاريخية في تطور مسألة التعذيب⁽⁷¹⁾ . كشفت هذه المعارضة أمرين هامين ، الأول؛ الأزمة الأخلاقية والنفسية التي كان يتخبط فيها الجيش الفرنسي والتي تعود خلفياتها الى هزيمته في "حرب الفيتنام" . والثاني ؛ أن موقف هذا الجنرال قد حفز العديد من الجنود والضباط ، الذين أنهوا خدمتهم في الجزائر ، على تقديم شهاداتهم والتجارب المريرة التي عاشوها ، والتي تؤكد؛ على أن ممارسة التعذيب كانت من الدعائم الأساسية في الإستراتيجية العسكرية للجيش الفرنسي .

إن المنتبع للسياسة الاستعمارية الفرنسية تجاه الثورة الجزائرية، يتأكد أن ممارسة التعذيب من طرف الجيش الفرنسي، لم تكن محدودة أو ناجمة عن تصرفات فردية. إنما كانت جزءا لا يتجزأ من الإستراتيجية العامة التي تلقنها العديد من المراكز والمدارس العسكرية الفرنسية لطلابها ، فهي ضمن المناهج الدراسية المقررة التي على الطالب المتخرج من اجتيازها⁽⁷²⁾ .

وفي هذا السياق ، ساهمت التجربة الفرنسية في الهند الصينية في ترسخ عقيدة ممارسة التعذيب في سلوك العديد من الضباط الفرنسيين ، الذين حولت غالبيتهم للجزائر للقضاء على الثورة الجزائرية ، وذلك لما يملكون من تقنيات وأساليب قمعية تمت تجربتها على الفيتناميين أو عاشها البعض منهم أثناء الأسر.

في سنة 1956، استطاع هذا الفريق المتمرس على "الحرب الثورية" بقيادة الجنرال "Salan" الذي استلم القيادة العامة للجيش الفرنسي في الجزائر، من الاستحواذ على مقاليد الأمور في الجزائر وتوجيهها حسب الوجهة التي يريد. فبدأ في تجربة نظرياته ووصفاته

وأساليبه القمعية والزجرية على ضحاياه من الجزائريين . واتضحت سيطرة هؤلاء العسكريين في الجزائر بعد صدور مرسوم 7 جانفي 1957، الذي أمضاه Robert Lacoste ، والذي بموجبه تسند مهام وصلاحيات الشرطة التي كان يشرف عليها والي عمالة الجزائر السيد Serge Baret الى الجنرال Massu قائد الفرقة العاشرة للمظليين على مستوى عمالة الجزائر . وبذلك تحول النظام الحاكم في الجزائر ، من نظام مدني الى نظام عسكري . حدد الهدف من وراء هذا التحويل في؛ القضاء على العمليات الفدائية في المدينة الجزائرية ، تدمير وتفكيك التنظيم السياسي والإداري المعروف بـ " O.P.A " ، تكسير الإضراب العام الذي كانت جبهة التحرير الوطني في صدد تحضيره لدعم القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة.

بدأت معركة الجزائر، بإشراك حوالي 150,000 جندي ، منهم 10,000 جندي تعداد الفرقة العاشرة للمظليين ، والبقية مشكلة من الوحدات العسكرية واللوجيستكية، خاصة وحدات الليف الأجنبي ومختلف الأجهزة الأمنية من شرطة وجندرية وأمن إقليمي والعسكري ، زيادة على المكتب الثاني والخامس والمصالح المتفرعة عنه . وقد قدر هذا التعداد بأنه يمثل ثلث القوات الفرنسية المتواجدة في الجزائر⁽⁷³⁾.

بدأت معركة الجزائر، بعد أن قام القائد العام للجيش الفرنسي في مدينة الجزائر الجنرال Massu بتوزيع المهام وتحديد المسؤوليات بين عدد من الضباط على الشكل التالي:

- كلف العقيد Jean Pierre قائد فرقة المظليين الأولى بحي بلكور والأحياء المجاورة .
- كلف المقدم Fossey-francois قائد فرقة المظليين الثانية بحي العناصر ورق المدينة.
- كلف العقيد Godard بالقصبة وباب الوادي ووسط المدينة .
- كلف المقدم Bigeard قائد فرقة المظليين الثالثة بالقصبة .

إضافة الى هؤلاء القادة ، أحاط نفسه بعدد من الخبراء في الحرب الثورية والحرب المضادة من أمثال ، Fogas, Argoud, Goussoult, Lacheroy, Gardes, Trinquier .

انطلق الهجوم على مدينة الجزائر باعتماد تخطيط التربيعة ، أي تقسيم المدينة الى قطاعات يتولى كل واحد من هؤلاء الضباط عملية الإشراف والهجوم على القطاع المحدد له، وبذلك تم تطويق ومحاصرة المدينة من كل الجهات ، وأخضعت في نفس الوقت كل أحيائها ومنازلها ودكاكينها للمداهمات والتفتيش والتكسير، وسكانها للاعتقال . وحسب جريدة المجاهد، فقد أسفرت هذه العملية على تحويل 120,000 شخص الى مراكز الفرز

والاستنطاق أقيمت خصيصا لهذا الغرض⁽⁷⁴⁾ ، وفي هذه الأخيرة ، أخضع هذا العدد من الجزائريين لكل أنواع التعذيب الوحشي و القمع والتكيد . أما عن عدد المفقودين في الفترة الممتدة ما بين شهر جانفي وأبريل فقدرب 6000 شخص⁽⁷⁵⁾ . أما المصادر الفرنسية الرسمية وعلى لسان السيد Paul Teitgen فقد صرح في وسائل الإعلام أنه أمضى فقط على 24000 "مذكرة اعتقال" Assignation a Résidence ، وأضاف أن هناك 3024 شخص من هذا العدد مات تحت التعذيب أو تم تصفيته⁽⁷⁶⁾ . وهنا يجب التذكير فقط، أن هذا الإجراء القانوني لم يكن معمولا به في المحاكم الفرنسية، ولمواجهة مشكلة استكمال عمليات استنطاق كل المعتقلين الموقوفين ، ألغي القانون الفرنسي ، الذي ينص على أن لا يحبس المتهم أكثر من أربع وعشرين ساعة ، وتعويضه بقانون 85,91 الصادر في 12 جوان 1957 ، والذي أتى بمصطلح Assignation a Résidence . وقد مكن هذا القانون السلطات العسكرية، من إلقاء القبض على هذا العدد الكبير من المشتبه بهم وحجزهم لآجال غير محدودة، مما مكن هذه الأخيرة من فرز المعتقلين وتصنيفهم. وبذلك فهو قانون يتنافى مع ما جاء في المادة الثالثة الفقرات "أ، ب، ج ، د" من اتفاقية جنيف الرابعة لسنة 1949 و المتعلقة بحماية الأشخاص المدنيين أثناء النزاع المسلح، التي تؤكد على وجوب معاملة المعتقلين معاملة إنسانية ، واحترام كرامتهم الشخصية ، و ضرورة توفير الضمانات القضائية اللازمة لهم⁽⁷⁷⁾ . وما يؤكد عدم التزام السلطات الاستعمارية بهذا النوع من المواثيق الدولية ، اعتراف الجنرال Massu في كتابه: " la Bataille d'Alger " بلجوء جنوده الى التعذيب ، حيث يعترف صراحة بوجوده ، من خلال طرحه سؤال على نفسه : " هل كان التعذيب حقيقة ؟ وكان جوابه: لا أستطيع إلا أن أجيب بالإيجاب، إلا أنه لم يكن مؤسسا أو مقننا " . و يدافع عن انتهاج المؤسسة العسكرية لهذا الأسلوب، أنه كان من أجل إنقاذ المدنيين من قنابل الإرهابيين " المجاهدين " ، وأن هذا السبب كان وراء استخدام العنف الجسدي من طرف جنوده، الذي حسب رأيه، يسبب الألم ولا يشوه الإنسان. إلا أن ممارسات وأساليب الفرقة العاشرة للمظليين ومن حذا حذوها من بقية الوحدات العسكرية الفرنسية الأخرى، وشهادات الضحايا وآثار التعذيب والتشوهات والإعاقات الجسدية والعقلية التي يعانيها العديد من الجزائريين حاليا، تكذب ذلك جملة وتفصيلا⁽⁷⁸⁾ . وللتذكير فقط أن هذه الممارسات الوحشية 1957 ، لم تقتصر على مدينة الجزائر وضواحيها ، وإنما انتقلت الى كل المعتقلات والسجون ومراكز العبور والفرز المنتشرة في ربوع الجزائر . وأشتهر في الإطار عامل

عمالة قسنطينية Papon و عامل عمالة وهران Lambert ، المتحمسين لهذا النوع من الممارسات للقضاء على الثورة . كذلك تعرض الجزائريون في خريف 1957 الى نفس الممارسات من طرف الشرطة الفرنسية وعناصر المخابرات الفرنسية ، وذلك في العديد من المدن الفرنسية ، كمدينة Lyon و Saint-Nazaire و Argenteuil و Versailles . وكانت التهم الموجهة لهم ؛ جمع الأموال لفائدة جبهة التحرير الوطني ، وتنفيذ عمليات اغتيال ضد عناصر من " الحركة الوطنية المصالية " و تحضير عمليات جديدة⁽⁷⁹⁾ .

تولى المقدم Trinquier بمساعدة العقيد Godard⁽⁸⁰⁾ الإشراف على فريق الموت المتخصص في عمليات التعذيب والقتل والتخلص من المساجين بطرق فضيحة، ومن أشهرهم الرائد Paul Louis Aussaresses ، الذي كان من قدماء الحرب الهند الصينية، والذي كان يرأس مجموعة من صف الضباط مهنتهم تنفيذ عمليات القتل السرية⁽⁸¹⁾. وقد وجد هذا الفريق كل الدعم والمساندة المادية والبشرية والمعنوية من طرف السلطات السياسية المدنية وبتواطؤ من شريحة واسعة من المعمرين الغلاة . وقد منح أفراد هذا الفريق صلاحيات وسلطات واسعة، تجاوزت في كثير من الأحيان الصلاحيات الممنوحة للهيئات الحكومية نفسها. و حسب اعترافات بعض أفراد هذه المجموعة، ومنهم Allard، فإن الأساليب والوسائل الوحشية التي كانوا يستخدمونها قد وجدت كل التشجيع والترحيب والرضا من طرف العديد من الوزراء، ويذكر في هذا السياق كل من: Robert Lacoste, Bourges Maunoury, Max Lejeune.

أما عن الأماكن التي اختارها أعضاء هذا الفريق، لتكون بمثابة المخابر التي يجرون فيها تجاربهم على ضحاياهم، فهي في غالب الأحيان مقرات كتائب الفرقة العاشرة للمظليين المنتشرة في أحياء مدينة الجزائر. زيادة على المقرات الحكومية التي تم الاستيلاء عليها ، بالإضافة الى العديد من المدارس والملاعب والثكنات العسكرية ومزارع المستوطنين ، هذا عن مدينة الجزائر وضواحيها⁽⁸²⁾. أما خارج هذا الحيز الجغرافي ، ذلك فإن السجون ومراكز الاعتقال ومراكز العبور والفرز ومقرات الشرطة و الجندرية والمخابرات كانت المكان المفضل لممارسة التعذيب والاستتطاق . ولما كانت إمكانيات استقبال هذا العدد الكبير من المعتقلين غير متوفرة في مدينة الجزائر ، سارعت الحكومة الفرنسية في 6 فيفري الى فتح معتقل Paul Cazelle بالقرب من مدينة عين وسارة

، لتنتقل إليه حوالي 50000 شخص ، أما البقية فقد وجهت الى بقية المراكز مثل ، Saint Leu ، Bousoui ، Aflou ، Berouaghia ، Loudi ، الخ⁽⁸³⁾ .

ومما يؤكد تواطؤ السياسيين الفرنسيين مع المؤسسة العسكرية ، هو الدفاع المستميت الذي أظهره Robert Lacoste طوال إدارته للجزائر ، رغم ما كان يصله من قرائن دالة على تورط العديد من أفراد هذه المؤسسة في أعمال وتصرفات منافية لكل القيم الإنسانية التي رفعت شعاراتها الجمهورية الفرنسية . بل نجده في الكثير من المناسبات يصدر البيانات والتعليمات التي يدافع فيها بشراسة عن مكانة وهيبة هذه المؤسسة والدور النبيل الذي تقوم به في الجزائر ، ولا يتوانى في مهاجمة من تسول له نفسه ، من المعارضين لسياسة بلاده الاستعمارية أو من المتقفين ، المساس بسمعة وهيبة هذه الأخيرة⁽⁸⁴⁾ . وفي آخر اعتراف للجنرال Massu ، أن السياسيين الفرنسيين وبالأخص Robert Lacoste ، كانوا على علم بما كان يحدث في القسم العاشر للمظليين بالأبيار ، إلا أنهم لم يطلبوا منا يوماً أن نلجأ الى الليونة ونوقف التعذيب . كانت مسئولية نظام بكامله وليس مسئولية المؤسسة العسكرية⁽⁸⁵⁾ .

الهوامش

- 1 - محمد العربي الزبيري : المرجع السابق ، ص ص 104-106 .
- 2 - البصائر ، عدد 312 ، 8/4/1955 ، ص.7 .
- 3 - Colette et Francis Jeanson : op. cit. p 203 .
- 4 - البصائر ، عدد 313 ، في 8/4/1955 ، ص 8
- 5 - أنظر الفصل القيم عن قانون حالة الطوارئ في : Elsenhans Hartmut : op-cit pp 475-480
- 6 - في شهر جويلية من نفس السنة ، مدد قانون حالة الطوارئ ستة أشهر إضافية ، وترك للحكومة حرية اختيار المناطق والجهات التي تريد أن يسري عليها هذا القانون .
- 7 - رغم أن المادة الأولى من النص القانوني تنص على ؛ أن الإجراء الجديد أي حالة الطوارئ ، يمكن تطبيقه على كل أو على جزء من تراب الوطن الأم والجزائر وعمالات ما وراء البحار ، ويكون ذلك سواء في حالة وقوع خطر داهم بسبب اضطراب الأمن العام ، أو في حالة وقوع حوادث تتسم بطابع الكارثة العمومية نظرا لنوعها وطبيعتها خطورتها " Vaujour, jean : op. Cit. . p 433
- Le Monde : 7/7/1955. p 1
- le Monde 31/8/1955. p 3 - 8
- 9 - عن أهمية هذه الأحداث وتطوراتها أنظر :
- Ageron, (charles – Robert) : L'insurrection du 20 Août 1955 , dans le Nord constantinois. De La Résistance Armée a La Guerre du Peuple, in :la Guerre d'Algérie et les Algériennes , pp 27-50.

10 - من مواليد 24 أوت 1897 بمدينة بايون الفرنسية. تطوع في الجيش الفرنسي وهو في سن السابعة عشرة، شارك في الحرب العالمية الأولى، رقي إلى ضابط الشؤون الأهلية بالمغرب. خلال الحرب العالمية الثانية، قاد العديد من فرق الطابور منها الفيلق الخامس الذي شارك به في الحملة على إيطاليا. من المهام التي مارسها بعد عودته إلى المغرب، الإشراف على قيادة فرق القوم ثم مفتشا في المصالح الخاصة، رقي إلى رتبة جنرال مشرفا على الحدود المغربية - الجزائرية. في ماي 1955 وضع تحت تصرف الحاكم العام في الجزائر ، للاستفادة من خبرته في التعامل مع الوسط البربري ، منح الإشراف العام على ناحية أوراس النمامشة . وفيها مارس على سكانها مختلف أنواع القتل والتشريد والقمع والحرب النفسية ، وخاصة بعد تأسيسه لما يسمى بالمصالح الإدارية المختصة . في عام 1956 ، عين عاملا على عمالة الأوراس، استقال من الجيش عام 1960 ومات في 1972. حول هذا الجنرال أنظر؛

Philippe Bourdrel et autre : La guerre d'Algérie, Dictionnaire et Documents, Tome V. Paris, S.G.E.D 2001.

Who's who in France, paris, Editions jacques Laffitte, 1961-1962

11 - قال جاك سوستيل ، في 22 أبريل 1955: " إن تنفيذ قانون حالة الطوارئ في الجهات التي أعلن عنها بالبلاد الجزائرية قد نال مصادقة الحكومة ، وإن الحكومة تريد أن يقع تنفيذ القانون الذي فرض حالة الطوارئ بحذافيره للإسراع بوضع حد للحالة الحاضرة وأنه تقرر وجوب تنسيق الأعمال بين السلطتين العسكرية والمدنية في الجهات التي أعلنت بها حالة الطوارئ بعمالة قسنطينة ، ولهذا فإن هذه الجهات ستوضع تحت سلطة عسكرية ابتداء من 1 ماي 1955 يتولاها جنرال كبير يقع تعيينه لتلك المهمة"

البصائر، عدد 317، في 1955/5/6، ص 8.

12 - البصائر ، عدد 323، في 1955/6/17، ص 6.

13 - Pouvoirs Politique et Autorité Militaire....., p 54.

14 - المجاهد ، عدد خاص ، في 1959/11/1 ، ص 2

15 - Cherriere (général) : Les Débuts de l'insurrection Algérienne(nov. 1954-juin 1955). Revue de la Défense nationale, dec 1956, p 1457.

16 - Mendès France (Pierre) : Gouverner, c'est choisir, Œuvres complètes , 1954- 1955, Gallimard 1986, p788.

*- أنظر خريطة المناطق المحرمة الملحق رقم : 42

17 - عرفت إحدى التعليمات الفرنسية المنطقة المحرمة بأنها :

(Une zone ou aucune présence n'est tolérée et ou l'emploi des feux est systématique cette définition autorise l'emploi de tous les moyens de feux aériens ou terrestres sur tout groupement de personnes sur tous isolés et sur toutes les zones suspects.)

أنظر الملحق رقم : 10

18 — تذكر المجاهد أن الجيش الفرنسي أجبر سكان هذه المناطق على إخلاء منازلهم وتوعد الرافضين بالعقاب الشديد الذي سوف ينزل عليهم وأمهاتهم ثمانية أيام لتنفيذ أمر الإخلاء. وجاء في المنشور الذي وزع عليهم " لقد دقت ساعة الاختيار ، فإما أن تستجيبوا الى فرنسا ، وإما أن تؤيدوا الثوار . وفيما إذا اخترتم فرنسا، فإن أمامكم ثمانية أيام فقط لتلتحقون خلالها بالمخيمات التالية قائمة المخيمات(قائمة المخيمات)، وإلا فإن آلات رهبية ستصب عليكم... المجاهد: 1959/4/16 ، عدد 40 ، ص 8.

19 — تقرير الملتقى الجهوي الثالث لكتابة التاريخ لولايات الغرب ، الولاية الخامسة 1956-1958.المنعقدة بسعيدة 1985/01/15 ص 47.

20 — Henri , Alleug : Op . Cit . P 246-247.

21 — لخضر بوطمين : المحتشدات الإجبارية خلال الثورة الجزائرية.مجلة أول نوفمبر. العدد، 136 - 137. 1992. ص 23.

22 — المجاهد : 1959/4/16 ، العدد 40، ص 8 .

23 — حوار حول الثورة . الجزء الأول . المركز الوطني للتوثيق و الصحافة والإعلام. الجزائر، 1986. ص.439

24 — المنظمة الوطنية للمجاهدين ، أحداث الثورة التحريرية الأوراس . التقرير الجهوي للولاية الأولى لتسجيل أحداث الثورة من 20 أوت إلى 31 ديسمبر 1958. ص 63.

25 — الجنرال دي غول: مذكرات الأمل . ت . سموحي فوق العادة ، بيروت، منشورات عويدات1971.ص ص 59-60.

26 — أحداث الثورة التحريرية ، الأوراس . الملتقى الثالث..... ص 64.

27 — حوار حول الثورة ...ص 473. أنظر تقديرات عدد الجزائريين في المحتشدات في الملحق رقم : 9

28 — المجاهد : 1959./2/6

29 — المجاهد : 1959/02/6 .هناك وصف جيد لهذه الخطوط في

Tripier. P : Autopsie de la Guerre d Algerie en France. Empire. Paris 1972.
PP.316-317.

30 — المجاهد : 1959./02/6

31 — ب. بوعلام :خطا موريس وشال وإرادة الثوار.مجلة الجيش، نوفمبر 1994.العدد376.ص ص 22-23.

32 — عن موضوع الأسلاك الشائكة أنظر :

— المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954: الأسلاك الشائكة المكهربة دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول الأسلاك الشائكة والألغام. سلسلة الملتقيات .

— جمال قندل : خط موريس بين الانتصار والانكسار ، مذكرة نهاية السنة الثانية ماجستير ، معهد التاريخ ، جامعة الجزائر ، 1992 — 1993.

— المنظمة الوطنية للمجاهدين : الملتقى الجهوي لتاريخ الثورة في القاعدة الشرقية ، سوق أهراس 14-15 فيفري 1985.

— المنظمة الوطنية للمجاهدين : الملتقى الجهوي للقاعدة الشرقية من 1959 الى 1962 ، الطارف ، 16 — 17 أبريل 1987.

33 — ب. بوعلام : المرجع السابق ، ص 23.

34 — رواية أوردها ، أحسن الزغدي في كتابه ؛ مؤتمر الصومام ، ص 180.

35 — أحداث الثورة التحريرية، الأوراس 1956-1958... ص 65.

36 — جوان غيليسي : الجزائر الثائرة ، دار الطليعة ، بيروت 1961. ص 183.

37 — ب. بوعلام : المرجع السابق ، ص 23.

38 — رواية وردت في حوار حول الثورة ص 473.

39 — المجاهد : 1-03/1958.

40 — المجاهد 25/02/1959.

41 — 06/02/1959.

42 — محمد العربي الزبيري : المرجع السابق ، ص ص 104-106.

43 — البصائر ، عدد 312 ، 8/4/1955 ، ص 7.

44 — Colette et Francis Jeanson : op. cit. p 203.

45 — البصائر ، عدد 313 ، في 8/4/1955 ، ص 8

46 — أنظر الفصل القيم عن قانون حالة الطوارئ في: Isenhans Hartmut : op-cit pp 475-480.

47 — في شهر جويلية من نفس السنة ، مدد قانون حالة الطوارئ ستة أشهر إضافية ، وترك للحكومة حرية اختيار المناطق والجهات التي تريد أن يسري عليها هذا القانون .

48 — رغم أن المادة الأولى من النص القانوني تنص على ؛ أن الإجراء الجديد أي حالة الطوارئ ، يمكن تطبيقه على كل أو على جزء من تراب الوطن الأم والجزائر و عمالات ما وراء البحار ، ويكون ذلك سواء في حالة وقوع خطر داهم بسبب اضطراب الأمن العام ، أو في حالة وقوع حوادث تنتم بطابع الكارثة العمومية نظرا لنوعها وطبيعتها خطورتها " Vaujour, jean : op. Cit. p 433.

Le Monde : 7/7/1955. p. 1

49 — le Monde 31/8/1955. p 3

50 — عن أهمية هذه الأحداث وتطوراتها أنظر :

Ageron, (charles – robert) : L'insurrection du 20 Août 1955 , dans le nord constantinois. De La résistance armée a La guerre du peuple , in :la guerre d'Algérie et les Algériens , pp 27-50.

51 — من مواليد 24 أوت 1897 بمدينة بايون الفرنسية . تطوع في الجيش الفرنسي وهو في سن السابعة عشرة، شارك في الحرب العالمية الأولى، رقي إلى ضابط الشؤون الأهلية بالمغرب. خلال الحرب العالمية الثانية ، قاد العديد من فرق الطابور منها الفيلق الخامس الذي شارك به في الحملة على إيطاليا . من المهام التي مارسها بعد عودته إلى المغرب ، الإشراف على قيادة فرق القوم ثم مفتشا في المصالح الخاصة ، رقي إلى رتبة جنرال مشرفا على الحدود المغربية - الجزائرية . في ماي 1955 وضع تحت تصرف الحاكم العام في الجزائر ، للاستفادة من خبرته في التعامل مع الوسط البربري ، منح الإشراف العام على ناحية أوراس النامشة . وفيها مارس على سكانها مختلف أنواع القتل والتشريد والقمع والحرب النفسية ، وخاصة بعد تأسيسه لما يسمى بالمصالح الإدارية المختصة . في عام 1956 ، عين عاملا على عمالة الأوراس ، استقال من الجيش عام 1960 ومات في 1972. حول هذا الجنرال أنظر ؛

Philippe Bourdrel et autre : La guerre d'Algérie , Dictionnaire et Documents, Tome Vparis, S.G.E.D 2001.

Who's who in France, paris , Editions jacques Laffitte, 1961-1962

52 — قال جاك سوستيل ، في 22 أبريل 1955 : " إن تنفيذ قانون حالة الطوارئ في الجهات التي أعلن عنها بالبلاد الجزائرية قد نال مصادقة الحكومة ، وإن الحكومة تريد أن يقع تنفيذ القانون الذي فرض حالة الطوارئ بحذافيره للإسراع بوضع حد للحالة الحاضرة وأنه تقرر وجوب تنسيق الأعمال بين السلطتين العسكرية والمدنية في الجهات التي أعلنت بها حالة الطوارئ بعمالة قسنطينة ، ولهذا فإن هذه الجهات ستوضع تحت سلطة عسكرية ابتداء من 1 من ماي 1955 يتولاها جنرال كبير يقع تعيينه لتلك المهمة "

البصائر ، عدد 317 ، في 1955/5/6 ، ص 8 .

53 — البصائر ، عدد 323، في 1955/6/17، ص 6.

1 - من أهم الدراسات الحديثة عن موضوع التعذيب خلال الثورة نذكر :

Sylvie ,Thénault: Une drôle de justice. Les magistrats dans la guerre d'Algérie, préface de Jean-Jacques Becker, postface de Pierre Vidal-Naquet La Découverte, Paris, 2001.

Barrat , Robert :Un journaliste au coeur de la guerre d'Algérie. Ed . de l'Aube, La Tour-d'Aigues, 2001.

Denise et Robert Barrat :Algérie 1956 : Livre blanc de la répression Textes etdocuments réunis par, préface de Pierre Vidal-Naquet, postface de Bruno Etienne Editions de l'Aube, 2001.

Jean-Luc Einaudi, Maurice Rajfus : Les Silences de la police, 16 juillet 1942 - 17octobre 1961 L'Esprit frappeur, Paris, 2001.

Sonia ,Combes : Archives interdites. L'histoire confisquée. La Découverte Poche Essais, Paris, 2001.

Raphaëlle ,Branche :La torture et l'armée pendant la guerre d'Algérie. 1954
– 1962 Gallimard, Paris, 2001.

Jean , Faure :Au pays de la soif et de la peur .Flammarion, Paris, 2001.

Pierre Vidal-Naquet (sous la direction de) :Les Crimes de l'armée française,
Algérie 1954-1962 .La Découverte, Paris, 2001.

Germaine , Tillon :Le témoignage est un combat. Seuil, Paris, 2000 .

Benoist , Rey : Les Egorgeurs. Algérie 1959-1960, chronique d'un appelé
Los Solidarios-Le Monde libertaire, Paris, 1999,

2 - للإطلاع على فضائع ضباط الجيش الفرنسي التي مارسوها في الجزائر خلال القرن التاسع
عشر ، أنظر الفصل التاسع من كتاب :

Jacques Frémeaux: la France et l'Algérie en Guerre 1830-1870, 1954-1962.
Paris , Economica , 2002, pp 209-222.

Jacques, Soustelle : le Drame Algérien et la Décadence Française réponse a -3
Réymond Aron , Paris , 1957, p 26.

Florence beaugé : des Historiens soulignent l'emploi Systématique de la -4
Torture par l'Armée Française en Algérie . le Monde 3-4 dec 2000.

5- عن الدور القمعي الذي لعبته هذه الأجهزة وبصفة خاصة الشرطة الفرنسية ومختلف
الفروع التابعة لها قبيل إندلاع الثورة وبعدها أنظر :

- Jeans –Louis Planche : Violences et Nationalismes en Algérie, 1942-1945. in
les Temps Modernes, n 590, Oct-Nov 1996.

- Annie Rey- Goldzeiguer : Aux origines de la Guerre d'Algérie 1940-1945.
Paris ,la Decouverte,2002.

- Jean-Pierre Peyroulou : Rétablir et Maintenir l'Ordre Colonial: la Police
Française et les Algériens en Algérie Française de 1945-1962. in :
Mohamed Harbi , Benjamin Stora (dir) : la Guerre d'Algérie 1954-2004 ,
la Fin de l'Amnésie , T1 Institutions- Acteurs. Alger, Chihab Ed,2004.

6- المجاهد 5سبتمبر 1957، ع 10 ص 5 .

7 - المجاهد : 1957/9/5، العدد 10، ص 5.

Extrait d'un discours prononcé devant la Fédération Socialiste de la Marne - 8
, le 14 avril 1957 , in : Pierre Vidal Naquet : les Crimes de l'Armée
Française, Francois Maspéro , Paris ; 1982, p 166.

9 - المجاهد : 5سبتمبر 1957، ص 5.

10 - إيفه بريستر: في الجزائر يتكلم السلاح ، نضال شعب من أجل التحرير ، ترجمة عبد الله كحيل ، الجزائر 1989 ، ص 296.

11 - عمار قليل : ملحمة الجزائر الجديدة ، دار البعث ، قسنطينة ، 1991 ، الجزء الثالث، ص45.

12 - سيمون دي بوفوار ، جيزيل حليمي : جميلة بوباشا ، قصة تعذيب بطلة عربية في الجزائر ، تعريب محمد النقاش ، دار العلم للملايين ، بيروت ، 1962، ص 243.

13 - أما بقية أعضاء اللجنة فهم :

1. Pierre Daure

2. Robert Delavignette

3. André François-Poncet

4. Maurice Garçon

5. Molierac Bordeaux

6. Marcel Oudinot

7. Emile Pierre Girard

8. Charles Richet

14 - المجاهد: 1958/1/1، العدد العاشر ، ص 3.

15 - Jean, Pleanchais : la Gégéne et la Corvée des Bois . le Monde 1985

16 - المجاهد : 1958/1/1، العدد 10، ص 3.

17 - Pierre-Vidal, Naquet : op,cit. p 90.

18- جاء في هذه التعليمات : " dans la Lutte au sol , il ne doit pas y avoir d'hésitation sur "

la Conduite a tenir : tout Rebelle faisant usage d'une Arme ou aperçu une

Arme a la main ou en train d'accomplir une exaction sera abattu sur le

Champ le feu doit être ouvert sur tout suspect qui tente de s'enfuir

Raphaël Branche ; la Torture... p 70.

19 - ibid , pp 73-75

20 - Henri Alleug : op,cit , tome 2, p 465.

21 - ibid, p 469.

22 - من بين الأمثلة الدالة على تواطؤ العدالة الفرنسية ، ما ذكره السيد Delavignete وهو أحد أعضاء

لجنة الدفاع عن الحقوق والحريات الفردية ، في تقريره المؤرخ في 21 جويلية 1957 ، بتعرض

حوالي 57 جزائري للموت اختناقاً بعد أن زج بهم في أقبية لحفظ الخمر عنوة . ولتهدة الرأي

العام أدين الضباط الفرنسيون المسؤولون عن هذا العمل من طرف المحكمة بتهمة القتل غير المتعمد

وحبسهم شهراً واحداً مع تنزيل رتبهم العسكرية . Pierre – Vidal, Naquet : les Crimes pp

100-103

23 - Comes, Jean-Pierre : op, cit . pp 93-87.

24 - ومنها البيان الذي أصدره "روبير لاکوست" في 12 أوت 1957 وفيه يندد بالحملة القبيحة والمشككة

في سلوكيات جنود الجيش الفرنسي. أنظر البيان كاملاً في : Naquet : les crimes

25 - Raphaël, Branche : op,cit.p 101.

26 - pierre-Vidal, Naquet : les crimes p86.

27- عنوان مقاله الذي صدر في جريدة " فرانس أوبسرفر " بتاريخ 13 جانفي 1955 بعنوان " votre Gestapo d'Algérie" أما المقال الثاني فكان ؛ la Question و صدر بجريدة الإكسبريس بتاريخ 15 جانفي 1955.

28- pierre vidal, naquet : la torture ...p 26.

29 - . p, 205 Alistaire, Horne ,

30- pierre vidal naquet : op,cit. p 30.

31- pierre vidal naquet , opcit. P 46 .

32- ر المتقنين الفرنسيين الذين عارضوا السياسة الإستعمارية الفرنسية وممارساتها القمعية نذكر :

1. jean- marie domenach

2. François Mauriac

3. Claude Bourdet

4. Jean-jacques Servan Schreiber

5. Francis Jeanson et Collette Jeanson

6. Franz fanon

للتوسع في مواقف الطبقة المثقفة الفرنسية من الثورة أنظر : عبدا لمجيد عمراني : النخبة

الفرنسية المثقفة والثورة 1954-1962، باتتة ، دار الشهاب .

33-وسع في توجهات المثقفين لفرنسيين الإيديولوجية ومواقفهم من الثورة الجزائرية ، أنظر ؛

-Jean-Pierre Rioux et Jean François Serinelli (dir.): la Guerre d'Algérie

et les Intellectuels Français .Complexe, Paris , 1991.

- Michel , winock :1957: la Campagne des Intéllectuels.In :les Collections de L'histoire , mars 2002. p p 62-63

34- عمراني عبد المجيد : المرجع السابق ، ص 225.

35- El Moudjahid : 1/11/1961.

36- أحمد شرف الدين : التعذيب : قراءة في جريدة المجاهد 1957-1962، مجلة المصادر ، العدد 8

ماي 2003، الجزائر ، ص 21.

37- للإطلاع أكثر عن ما تعرض له صاحب من أعمال التعذيب عندما كان في السجن ، أنظر كتابه :

الجلادون أو الاستجواب ، ترجمة عايدة وسهيل إدريس ، دار الأدب ، بيروت ، 1958

38- جان بول سارتر : عارنا في الجزائر، ترجمة عايدة وسهيل إدريس ، بيروت، دار الآداب ، 1958

ص ص 65-66.

39- هؤلاء الطلبة هم : بشير بومعزة ، أحمد فرانسيس ، بن عيسى سوامي ، عبد القادر بلحاج، موسى

قبائلي ، الحاج الصغير خيذر. للمزيد أنظر :

El Moudjahid : du 15/1/1959 au Fev 1959, 17 Mars 1959,8Juin1959

40- إبراهيم لونيسي : " سياسة التعذيب في الجزائر وأهدافها" مجلة عصور ، جامعة وهران ، العدد

الأول ، ص 60.

41- أنظر مقتطفات من هذا التقرير في المجاهد : 1957/11/15، العدد 12، ص 4.

42- Armés , de Tribunes libre de Conférences et de Pétitions des Intellectuels en Guerre . interview avec Michel winock . in : le Quotidien (Journal)27oct 2004, Ed spéciale .

Horne Alistair : op, cit , 212 . -43

ibid , p, 214 . -44

Raoul Salan: Mémoires de FIn d'un Empire , tome 3 , Presse de la Cité -45
paris 1972, p 53.

Roger, Trinquier : le Coups d'Etat du 13Mai, Esprit, 1962. p 31. -46

ibid , p 53 . -47

henri, alleug : op,cit, p 449. -48

ibid , p 450 . -49

Jacques Isnard : << les DOP étaient Chargés des Interrogatoires Musclés . in -50
le Monde , 1 Dec 2000

Un Fonctionnaire de la Torture raconte : Nous avons fait une Sale Besogne elle -51
n'a servi a rien .Nouvel Observateur14Dec2000.

jacques, isnard: op,cit . -52

Un Fonctionnaire de la Torture raconte : op,cit . -53

Raphaeil, Branche : la Torture pendant pp 198-199. -54

Comes (jean-pierre): << Ma >> Guerre D'Algerie et la Torture, j'étais -55
lieutenant dans les D.O.P , l'Hamathan, paris, 2002.

alistair Horne : op,cit . p 207-56

Un Fonctionnaire de la Torture raconte : op,cit . -57

Vidal, Naquet: les Crimes de l'Armée Francaise . Paris , Francois Maspéro, -58
ibid, Ibid , p 120. -(58) 1982, p 119.

59- محمد الطاهر عزوي : المعتقلات في الجزائر أثناء الثورة التحريرية ، معتقل قصر الطير . مجلة

التراث ، العدد الرابع ، جمعية التاريخ والتراث الأثري ، باتنة ، ديسمبر 1989.ص 224.

60- فيلاللي مختار : فرنسا وأساليب القمع و التعذيب الوحشي والحرب النفسية ضمن مخطط القضاء على

الثورة ،مجلة التراث ،العدد 5 ، فيفري 1992 ،جمعية التاريخ والتراث الأثري، باتنة ، ص ص

63 — 47

61-محمد الطاهر عزوي : المرجع السابق ، ص 207.

62- المجاهد : 1957/9/8 ، العدد الرابع .

63- علي خلاصي: أساليب التعذيب والتتكيل التي مارستها فرنسا ضد الشعب الجزائري 1954 — 1962.

مجلة التراث ، العدد 7 ، نوفمبر 1994 ، باتنة ، ص ص 181 — 216 . ص 201.

64-المجاهد : العدد السابق

65- Raphaeil, Branche : la Torture et l'Armée pendant la Guerre d'Algérie 1954- 1962. Paris , Gallimard , 2002, p 303

66- علي خلاصي : المرجع السابق ، 198.

67- وقد لخص الأستاذ يحي بوعزيز هذه الطرق والوسائل فيما يلي :

إطلاق الكلاب على المساجين لنهشهم ، دق المسامير في الأجسام ، سلخ جلود الأحياء ، وطلايها

بالأملاح ، وخلق الأظافر والأسنان بالكلاليب ، نزع الأصابع والأذان والنهود والأعضاء التناسلية

بالأمواس والسكاكين وحرق الجفون بالنار ، وفتق العيون ، وحرق شعر الرأس والجسم ، وإجلاس

الناس على رؤوس الزجاجات المكسورة والمسامير، وجرحهم على أرضية مشوكة بالمسامير ، وطلّي الجسم بالزفت الحار ، وهتك أعراض النساء واغتصاب الفتيات بحضور الأزواج والآباء والإخوة والأخوات والأقارب ، والضرب بالسياط والعصي حتى الموت أو فقد الوعي ، والرفس بالأرجل ، وإدخال مقابض الفؤوس والعصي في الأدبار ، وربط المعذبين الى سيارتين في اتجاهين معاكسين ليقطعوا أنصافا وأطرافا ، وإرغام الكثيرين على حفر قبورهم ودفن أنفسهم الى الرقبة أحياء ، وكنس الساحات العمومية والطرق بالأسلح والزرع بالعشرات في الآبار وغلقتها عليهم حتى الموت ، حشد عدد كبير في أقبية وملئها بالماء وتركها تتعفن أجسامهم وتعلق البعض النار ، وبقربطون الحوامل وإرغام الأسرى على الأكل وشرب مواد سامة ، والقتل الجماعي لسكان القرى والمشيخات ودفنهم في مقابر جماعية بالعشرات وترك الكثير منهم في العراء للوحوش الضارية ، رمي الناس في الحفر والخنادق الكبيرة والتبول عليهم والتخلص من فضلاتهم عليهم ، رمي الأسرى من الطائرات الحوامة ليسقطوا على الأرض قتلى ومهشمي الأجسام . أنظر : يحيى بوعزيز : الثورة في الولاية الثالثة 1954—1962 . الجزائر، دار الأمة ، 2004، ص ص 198—199.

Pierre, Leulliette: la Salle de Torture de la 1^{er} Compagnie du 2^{er} R.P.C, in - 68 Vidal , Naquet: les Crimes....pp 74-75.

Pierre vidal , naquet: la torture ...p 46 . -69

-70 أنظر عن مواقف هذا الجنرال من التعذيب في :

Jean, Planchais : Une Histoire Politique de l'Armée, Tome 2 1940-1967 , Paris , Editions Seuil , 1967. pp 307-310

Jacques Julliard: Torture: ce que j'ai vu en Algérie, les Vrais Auteurs du Crime, -71 c'était les Politiques. In : le Nouvel Observateur, 14 dec 2000.

Teguiya , Mohamed : op, cit . p 235 . -72

Yacef, saadi : la Bataille d'alger , tome 1, Enal, Alger , 1984.

PP 300-308

Hocine Bouzaheur : Algerie 1954-1962, d'indépendance au Jour le jour. Ed -73 Houma , Alger , 2004, p218.

el moudjahid : n 52, 1959. -74

pierre vidal , naquet : la torture ...p 46. -75

-76 حددت المادة الثالثة الأفعال المحصورة في

(1) الاعتداء الحياة والسلامة البدنية ، وبخاصة القتل بجميع أشكاله والتشويه ، المعاملة القاسية ، والتعذيب .

(2) أخذ الرهائن .

(3) الاعتداء على الكرامة الشخصية ، وعلى الأخص المعاملة المهينة والحاطة بالكرامة .

(4) إصدار الأحكام وتنفيذ العقوبات دون إجراء محاكمة أمام محكمة مشكلة تشكيلا

قانونيا ن وتكفل جميع الضمانات القضائية اللازمة في نظر الشعوب المتمدنة .

-77 أنظر شهادة المجاهدة في :

-Florence Baugé: torturée par l'Armée Française en Algérie, Lila recherche l'homme qui l'a sauvée, le monde 19 juin 2000. - Ighilahriz,

Louissette : Algérienne, Fayard/ Calmann Lévy , 2001.

-78 Jean – Pierre Rioux: la torture . . in : la France en Guerre d'Algérie. In: Gervereau (Laurent) , Rioux (Jean-Pierre), Benjamin ,Stora (Dir).. , la France en Guerre d'Algérie. Paris , Musée d'Histoire Contemporaine , et Nanterre, B.D.I.C., 1992l.

79- إعترف Godard أثناء محاكمته بتهمة التمرد والعصيان على سيادة الدولة الفرنسية والانضمام الى المنظمة العسكرية السرية . حيث أعترف محاميه وقال : أصرح بشرفي أن قودار مثل المئات الآخرين من الضباط ، يتلقى الأوامر من السلطات العليا الفرنسية للتعذيب لكي يتحصل على المعلومات وأنا لا أعرف ناهي المصالح العليا في السلطة التي تعطي الأوامر في هذا الشأن ولا نستطيع ان نجد لها أثرا " عن عبد المجيد عمراني نقلا عن ؛

j.m theolleyre : ces proces qui ébranlerent la France , paris , bernard grasset, 1966. p 338.

80-إضافة الى هذا الضابط اشتهر كذلك من أعضاء فريق الموت كل من :

— النقيب roger faulques وضابط الإستعلامات jean pierre والنقيب Bourdonnaye

Montluc والرائد le Mire وضابط الإستعلامات Chabane والملازمين André

Philippe Erulin والرقيب feldmeyer jaquier و Pierre Lagaillard

والشرطي Liorca Henri , alleug : op, cit, p 443.

81- hocine bouzaheur : op, cit , p218.

82- Henri, alleug : op, cit , p 443 .

84- أنظر نماذج هذه البيانات في :

Raphaël , Branche : << Torture: la République en Accusation >> .in le

Collections de l'Histoire, mars 2002.p 55

85- جريدة الخبر : في 2000/11/23 ، عدد3026 .